إن كان الخبر جامداً، فإنه لايتحمل الضمير، نحو : «زيد أخُوكُ» وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير، نحو «زيدٍ قائمٍ» أى هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً ، وكان جارياً مجرى الفعل، نحو : «زيد قائم» فإذا رفع المشتق الجارى مجرى الفعل ظاهراً، لم يتحمل ضميراً، نحو «زيد قائم غلاماه» قال فى ذلك ابن مالك :

١٢١ – والمُفْرَدُ الجَامِدُ فارِغٌ وإنْ يُشْتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِير مُسْتَكِنْ

(والمفرد) مبتدأ و (الجامد) نعت له و (فارغ) خبر المبتدأ، (وإن) حرف شرط، و (يشتق) بالبناء للمفعول فعل الشرط ونائب الفاعل مستتر فيه عائد إلى المفرد من حيث هو مفرد لا بقيد الجمود، وقال الشاطبى وهذا لايصح لأن سيبويه وغيره من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد ثم قال فقول من يقول من المتأخرين إن الضمير يجوز عوده على الموصوف دون صفته خطأ وإنما يسأل عن كل علم أربابه ويمكن إزالة الإشكال بأن يجعل الجامد مبتدأ ثانياً وفارغ خبره والجملة خبر المفرد والمراد به الجنس والعائد عليه محذوف تقديره والمفرد الجامد منه فارغ والمشتق منه[1].

نتيجة للمنهج المعيارى الذى التزم به ابن مالك فى منظومته أوقع لغته فى التناقض وفقاً لرأى الشاطبى [2]، فقد استعمل ابن مالك الفعل (اختر) متأخراً عن معموله (نصبه) وعقّب على ذلك بقوله (إن ورد) فى نهاية البيت (٣١٨):

٣١٨ – وَغَيْرُ نَصَبِ سَابِقٍ فِى النَّفْيِ قَدْ
يَأْتِـــي وَلَكِنْ نَصْـــبُهُ اخْـــتَرْ إِنْ وَرَدْ

(وغير) بالرفع مبتدأ و (نصب) مضاف إليه و (سابق) مجرور بإضافة

---

(١) الشيخ خالد الأزهرى – إعراب الألفية – ص ٢٥ – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة (د ت).

(٢) الشيخ خالد الأزهرى – إعراب الألفية – ص ٥٧.